معالي السيد حسين إبراهيم طه
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

السادة أعضاء منظمة التعاون الإسلامي الموقّرون

17 أكتوبر/تشرين أول 2023

أصحاب السعادة،

باسم منظمتي المجتمع المدني النهضة العربية للديمقراطية والتنمية "أرض" (ardd-jo.org) والقانون من أجل فلسطين (https://law4palestine.org/ar/)، نكتب إليكم لنُعرب عن قلقنا إزاء الهجوم المتواصل الذي تشنه دولة إسرائيل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وإذ ترقى الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني داخل قطاع غزة إلى مستوى جريمة الإبادة الاجتماعية على النحو المحدد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (والمشار إليها فيما بعد باسم اتفاقية الإبادة الجماعية) ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المشار إليه فيما بعد باسم نظام روما)، كما أنها تجسيد صريح لسياسة "التطهير العرقي".[1] مناشدين المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية للتصدي لهذه الفظائع البشعة قبل فوات الأوان.

هذا، وترتكب إسرائيل منذ السابع من أكتوبر/تشرين أول 2023 حملة تدمير لا هوادة فيها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة القابع تحت الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي منذ عام 1967 والحصار الجوي والبحري والأرضي منذ 16 عاماً. حيث أدان عدد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة والعديد من صانعي القرار هذه السياسات باعتبارها شكلاً من أشكال العقاب الجماعي. فقد قام الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الهجوم الحالي بشن غارات جوية وقصف مدفعي مستمر على القطاع لاستهداف وتدمير المناطق السكنية والأماكن المقدسة ومخيمات اللاجئين والمنشآت التعليمية، بما في ذلك مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فضلاً عن المرافق الصحية بما ذلك المستشفيات. وقدّرت الأمم المتحدة اعتباراً من تاريخ 16 تشرين أول/أكتوبر أن مليون شخص في غزة قد نزحوا داخلياً جراء التدمير الإسرائيلي. وسجلت وزارة الصحة الفلسطينية أن ما لا يقل عن 2670 فلسطينياً لاقوا حتفهم جراء الغارات الإسرائيلية العشوائية في غزة، مع ما لا يقل عن إصابة 9600 آخرين، في حين لا يزال أكثر من 1000 شخص عالقين تحت أنقاض المباني المدمرة في انتظار الإنقاذ.

وبالإضافة إلى شن غارات جوية لا تنقطع على قطاع غزة، قطعت إسرائيل الماء والكهرباء عن الأراضي ومنعت وصول الإغاثة الإنسانية من غذاء ووقود وأدوية منقذة للحياة إلى القطاع. وإن غزة، التي تعاني من احتلال دام أكثر من 50 عاماً وحصار منذ أكثر من 16 عاماً، بالإضافة إلى تعرضها لخمس هجمات عسكرية واسعة النطاق وعمليات توغل عسكرية إسرائيلية متكررة، تعتمد على المساعدات الخارجية لتستمر في الحياة، إذ سيطرت إسرائيل خلال هذه الفترة من الحصار والاحتلال على حركة البضائع من وإلى غزة، مما حدّ من تطوير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المرافق الطبية.

[1] انظر المدعي *العام ضد راديسلاف كرستيتش (حكم ابتدائي)*، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 2 آب/أغسطس 2001. الفقرة 562.

ولا تزال إسرائيل تتحكم حتى الآن بما يمكن إدخاله من مساعدات إلى قطاع غزة ولا تسمح بنقل الغذاء والماء والوقود والأدوية وغيرها من الإمدادات الأساسية إلى غزة.

وفي هذه البيئة الكارثية، اتخذت إسرائيل خطوة غير مسبوقة بإصدار أمر بنزوح مليون فلسطيني من شمال غزة، مطالبة إياهم بإخلاء المنطقة والتوجه جنوباً، ولم تمنح السكان سوى مهلة 24 ساعة للمغادرة نحو الجنوب دون أي ضمانات بأن جنوب غزة سيكون آمناً وفي منأى عن الهجمات العشوائية الجائرة وغير المتناسبة. ونظراً للدمار الواسع وانعدام الوقود والكهرباء وسبل المعيشة والمستشفيات التي تعمل فوق طاقتها الاستيعابية داخل القطاع، فقد كان هذا الطلب غير واقعي واعتبرت الأمم المتحدة أنه "من المستحيل أن يتم". إضافة إلى ذلك، شنت إسرائيل هجوماً على قوافل المدنيين الفارّين من الشمال على الطرق التي يُفترض أن تكون آمنة، منتهكةً بذلك وعودها بالمرور الآمن. ويرى الكثير من الفلسطينيين أن هذا الأمر بمغادرة مناطق غزة واحتمالية التهجير إلى سيناء هو بداية "النكبة الثانية"، في إشارة إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم عبر فلسطين التاريخية في عام 1948.

إن الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة وسكانه الفلسطينيين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول تنتهك بشكل متواصل قواعد قانون الحرب: إذ تنتهك هذه الهجمات مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، مما أسفر عن قتل الآلاف من المدنيين باستهتار وعن قصد، واستهداف البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات، وتجويع السكان المدنيين الضعفاء وتشريدهم، ونشر الرعب بين السكان المدنيين. وبالإضافة إلى انتهاكها للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، فقد تم تنفيذ الهجمات الإسرائيلية باستخدام أسلحة غير مشروعة مثل الفسفور الأبيض، ناهيك عن إصدار إسرائيل أمر بالتطهير العرقي لنصف السكان المدنيين. هذه الانتهاكات واسعة النطاق وممنهجة ومتعمدة بحيث تجري في أنحاء المناطق ذات الكثافة السكانية في غزة، وهي تندرج ضمن الخطة الإسرائيلية الأوسع للاستعمار الاستيطاني لـ 22% المتبقية من فلسطين التاريخية – حيث شكل الفصل العنصري والضم والتطهير العرقي ركائز أساسية لهذا المسعى.

وقد خلص العديد من العلماء المتخصصين في دراسات الإبادة الجماعية إلى أن أفعال إسرائيل المرتكبة في قطاع غزة والتصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون مجتمعة تُظهر نية واضحة لارتكاب الإبادة الجماعية، بالمعنى المقصود في اتفاقية الإبادة الجماعية، ضد الشعب الفلسطيني في غزة. اتفاقية الإبادة الجماعية واضحة: إذ تشمل الإبادة الجماعية "الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية".[2] وتنص الاتفاقية على أن القتل المتعمد لأعضاء من الجماعة، وإلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بهم، وإخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية جماعية يراد بها تدميرها، وفرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، و نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى جميعها تشكل فعلاً من أفعال الإبادة الجماعية.[3] وتؤكد الاتفاقية كذلك على عدم شرعية التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، والاشتراك في الإبادة الجماعية.[4]

وتسلط تصريحات شخصيات بارزة في الحكومة والقوات المسلحة الإسرائيلية الضوء على نية إسرائيل ارتكاب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني داخل قطاع غزة، إذ تكشف تصريحات مثل تعليق المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانييل هاغاري بأن تركيز الجيش الإسرائيلي "ينصب على الضرر وليس الدقة"، عن استراتيجية تهدف إلى تدمير الفلسطينيين في غزة. وردّ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بينيت بشكل صادم عندما سُئل عن مخاوف انقطاع التيار الكهربائي عن أجهزة الإنعاش والحاضنات داخل قطاع غزة قائلاً "هل تسألني بجدية عن المدنيين الفلسطينيين؟ ما خطبك؟"، في حين وصف رئيس الوزراء الحالي نتنياهو غزة بأنها "مدينة الشر". ويُمكن رؤية الاستخفاف بحياة الفلسطينيين في وصف رئيس الدفاع الإسرائيلي يواف غالانت للفلسطينيين بأنهم "حيوانات بشرية". وإن هذه التصريحات إلى جانب دعوة الوزيرة الإسرائيلية ماي غولان إلى شن الحرب على كامل قطاع غزة تُظهر نية ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، كما أن الأفعال المرتكبة حالياً ضد الشعب الفلسطيني تُثبت هذه النية. وثمة دليل واضح على نية جريمة الإبادة الجماعية وممارستها من خلال الإجراءات الجارية التي تتخذها القوات المسلحة الإسرائيلية ضد غزة وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك مطالبة أكثر من مليون من سكان غزة بمغادرة شمال القطاع حيث يستحيل ذلك.

[2] المادة 2، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
[3] المادة 2، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
[4] المادة 3، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

ونُعرب كذلك عن المخاوف إزاء تواطؤ الدول والمسؤولين الحكوميين في دعم الأفعال التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. يقع على عاتق المجتمع المدني واجب جلي يتمثل في منع أي فعل من أفعال الإبادة الجماعية ويجب أن يتحرك فوراً للتصدي للإجراءات الإسرائيلية. ويُعد مسؤولو الدول الذين يُمكّنون إسرائيل ويساعدونها في ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة شركاء في جرائم إسرائيل ويجب معاملتهم على هذا النحو من قبل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي ككل.

وعليه، تُهيب كل من منظمة النهضة العربية ومنظمة القانون من أجل فلسطين بحضراتكم:

- الدفع بشكل عاجل وفعال من أجل التدخل وإيقاف جريمة الإبادة الجماعية الشنعاء التي ترتكبها دولة إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني باستخدام كافة السبل المتاحة بما في ذلك فرض العقوبات.
- مطالبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتصدي للعنف وضمان احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وحماية الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة من أي انتهاكات أخرى ترتكبها إسرائيل والقوات المسلحة الإسرائيلية.
- إحالة الوضع إلى محكمة العدل الدولية بموجب المادة 9 من اتفاقية الإبادة الجماعية، على غرار السوابق التي أرستها مينامار وأوكرانيا.
- الإقرار بهيمنة إسرائيل القمعية كقوة استعمارية استيطانية على الشعب الفلسطيني ووضع حد لأفعالها غير المشروعة، بما في ذلك نظام الفصل العنصري والاحتلال، مع إعادة التأكيد على حق الفلسطينيين الثابت بتقرير المصير الذي ينطوي عليه حق العودة لجميع الفلسطينيين النازحين من ديارهم على مدى السنوات الخمسة والسبعين الماضية.

لا بدّ من اتخاذ إجراء على الفور، فإذا أخفق المجتمع الدولي في التحرك الآن سيكون متواطئاً في كل من "النكبة" الثانية وجريمة الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

مع خالص التحية،

بالنيابة عن منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

السيدة سمر محارب

الرئيس التنفيذي

بالنيابة عن منظمة القانون من أجل فلسطين

السيد إحسان عادل

المدير التنفيذي